.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الثاني من سنة 2018**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 2,4% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 4,5% خلال نفس الفترة من سنة 2017. وشكـل الاستهلاك النهائي للأسر قاطرة لهذا النمو وذلك في سياق اتسم بارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار واستقرار الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي في تباطؤ**

سجل **القطاع الاولي** تباطؤا ملموسا في وتيرة نموه منتقلا من 15,6% في الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 1,7% خلال نفس الفترة من سنة 2018. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 3% عوض 18,1% سنة من قبل، وإلى انخفاض القيمة المضافة للصيد البحري بنسبة 13,3% عوض انخفاض قدره 9,5%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم**،** تباطؤا في معدل نموها الذي انتقل من 3,8% خلال الفصل الثاني من السنة الماضية إلى 2% نفس الفصل من سنة 2018، ويرجع هذا، إلى ارتفاع نمو القيم المضافة لأنشطة:

* الكهرباء والماء بنسبة 3,1% عوض 5,4%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 2,7% عوض 2,5%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0,9% عوض انخفاض بنسبة 0,6%؛

وإلى انخفاض نمو أنشطة الصناعات الاستخراجية بنسبة 1,1% عوض ارتفاع بنسبة 26,1%.

كما عرفت **القيمــــة المضافة للقطاع الثالثي** شبه استقرار في وتيرة نموهاحيث ارتفعت بنسبة2,9% عوض 2,8% خلال نفس الفصل من سنة 2017. فأنشطة الخدمات التي سجلت تحسنا في معدلات نموها تشمل:

* النقل بنسبة 5% عوض 3,3%؛
* التجارة بنسبة 4٫2% عوض 2,9%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 3,1% عوض 2,8%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 2,5% عوض 0,7%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 0,2% عوض انخفاض قدره 2,8%.

أما أنشطة الخدمات التي عرفت تباطؤا فهي:

* الفنادق والمطاعم إلى 6,1% عوض 13,5%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات إلى 2,8% عوض 3,9%؛
* الخدمات المالية والتأمينية بنسبة 2% عوض 5,3%.

في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** تباطؤا في معدل نموها الذي انتقل من 3% خلال الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 2,4% نفس الفصل من سنة 2018

وفي هذه الظروف، وأخذا بالاعتبار نمو الضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 1,5% عوض 2%، ارتفع **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الثاني من سنة 2018 بنسبة 2,4% عوض 4,5% نفس الفترة من السنة الماضية.

**ارتفاع في التضخم إلى مستوى متحكم فيه** **نسبيا**

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 4,2% خلال الفصل الثاني من سنة 2018، ونتيجة لذلك سجل المستوى العام للأسعار ارتفاعا بلغ 1,8% عوض 0,7% سنة من قبل.

**تباطؤ الطلب الداخلي**

سجل الطلب الداخلي معدل نمو بلغ 2% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 3,5% نفس الفترة من السنة الماضية، مساهما بذلك في النمو الاقتصادي الوطني ب 2,1 نقطة سنة 2018 عوض 3,9 سنة من قبل.

عرفت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر تباطؤا في معدل نموها منتقلة من 4,6% في الفصل الثاني من السنة الماضية إلى 3,3% خلال نفس الفترة من سنة 2018، مع مساهمة في النمو منتقلة من ب 2,6 نقطة إلى 1,9 نقطة.

مع ارتفاع بنسبة 1% عوض 1,6%، سارت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية في نفس الاتجاه مساهمة في النمو ب 0,2 نقطة سنة 2018 عوض 0,3 نقطة سنة من قبل.

إنه الاستثمار الإجمالي ( إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون ( الذي سجل تباطؤا جد ملحوظ في وتيرة نموه منتقلا من 2٫8% في الفصل الثاني من سنة 2017 إلى 0٫1% خلال نفس الفصل من سنة 2018، بمساهمة منعدمة في النمو بدل 0٫9 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**مساهمة إيجابية للمبادلات الخارجية**

واصلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمتها الإيجابية في النمو بلغت 0٫3 نقطة مقابل 0٫6 نقطة خلال نفس الفترة من السنة الماضية. فصادرات السلع والخدمات ارتفعت بنسبة 6٫7% خلال الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 8٫6%، مساهمة بذلك في النمو بنسبة 2٫5 نقطة بدل 3 نقط. كما عرفت الواردات نموا بنسبة 4٫9% عوض 5٫3% بمساهمة سلبية (2٫2-) نقطة بدل (2٫4-) نقطة سنة من قبل.

 **استقرار في الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 5% مقابل انخفاض بنسبة 31,8% خلال الفصل الثاني من سنة 2017، ارتفع إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 4,3% في الفصل الثاني من سنة 2018 عوض 3,1% السنة الماضية.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 5,3% مقابل 4,6% المسجل السنة الماضية، فقد استقر الادخار الوطني في 26,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,5%.

وبلغ إجمالي الاستثمار نسبة 32,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,9% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وهكذا، عرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني استقرارا إذ بلغت 5,4% من الناتج الداخلي الإجمالي مقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الثاني من سنة 2018:

